

محددات الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة "دراسة ميدانية"

إعداد

الباحث / عادل سالم نهار المطيري

باحث بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

إشراف

أ.م.د/ محمد موسى شحاته

أ.د/ شريف محمد علي

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة
ونائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب
جامعة مدينة السادات

محددات الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة "دراسة ميدانية"

ملخص البحث:

استهدف البحث بيان محددات الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات للحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة مكونة من ١٠٠ مفردة من (مراقبي الحسابات – الإدارة العليا – مسؤولي الجهات الرقابية والقضاء) بالبيئة الكويتية، وذلك باستخدام بعض الأساليب الإحصائية: أسلوب تحليل الارتباط وأسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression Analysis وأسلوب تحليل التباين في اتجاه واحد ANOVA.

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين مستوي التأهيل العلمي والمهني لمراقبي الحسابات على الحد من الإحتيال المالي، فضلاً عن تطوير الدور الخاص بمراقبي الحسابات ليتواءم مع المستجدات في بيئة الأعمال الرقمية بالدور التوكيدي الذي يعزز من دور مراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية.

الكلمات المفتاحية: الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات، الإحتيال المالي، عمليات الرقمنة.

Abstract:

The research aimed to clarify the determinants of the conformity role of auditors to reduce financial fraud in the Kuwaiti environment, by conducting a field study on a sample of 100 individuals (auditors - senior management - officials of the regulatory authorities and the judiciary) in the Kuwaiti environment, using some statistical methods: Method Correlation analysis, multiple regression analysis, and one-way ANOVA.

The study concluded that there is a strong relationship between the level of academic and professional qualification of auditors to reduce financial fraud, as well as the development of the role of auditors to keep pace with developments in the digital business environment with the confirmatory role that enhances the role of auditors in reducing financial fraud in the Kuwaiti environment.

Keywords: The confirmatory role of Auditors, Financial Fraud, Digitization Operations.

١- مقدمة البحث:

تعد ظاهرة الإحتيال المالي من القضايا الخطيرة التي تواجه الشركات والهيئات على حد سواء، ومن المفترض أن تمارس المراجعة وخدمات التأكيد الأخرى التي يقدمها المراجعون القانونيون دوراً هاماً في إضفاء الثقة على المعلومات التي تحتويها القوائم المالية الدورية أو أي تقارير أو إفصاحات تنشرها الإدارة، لا سيما الإفصاحات ذات الصلة بالحد من الإحتيال وتنفيذ وتصميم برامج الإلتزام ذات الصلة، وبالتالي زيادة مصداقية وقبول هذه المعلومات لدى مستخدميها المتعددين الذين يعتمدون عليها عند اتخاذ قراراتها المختلفة. إلا أنه وبفحص أدبيات المراجعة لم تعطي الإلتباه الكافي لبيان ما هي الأساليب التي تمكن المراجعة من الحد من الإحتيال، وماهي متطلبات تطوير الدور التوكيدي لمراجع الحسابات في مراجعة التزام الإدارة للحد من الإحتيال.

وكشفت دراسة (Jeppesen, 2019) عن مدى حاجة مراجعي الحسابات إلى تطوير تقنيات أفضل للكشف عن الإحتيال، بحيث تتطوي هذه التقنيات على المزيد من الاعتماد على الأدلة الخارجية لتقييم خطر الإحتيال، وقد تأتي الأدلة من التعاون مع موظفي الشركة أو المراجع الداخلي.

وللحد من الجرائم المالية والإحتيال في ظل عمليات الرقمنة، تتراد جهود الشركات واستثماراتها في نظم إدارة الامتثال باستمرار لتلبية توقعات المستثمرين، وأيضاً حتى تصبح الشركات أكثر استباقية فيما يتعلق بالإلتزام بالنشرية التي تمنع من الإحتيال المالي (Abdullah et al., 2016).

ويعرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) خدمات التوكيد على أنها خدمات مهنية مستقلة تعمل على تحسين جودة المعلومات لمتخذي القرار (AICPA, 1997). وعرف الاتحاد الدولي للمحاسبين التوكيد المهني بصفة عامة بأنه عملية يعبر فيها الممارس عن استنتاجاته بشأن قياس وتقييم موضوع معين وفقاً لمعيار محدد (IFAC, 2012; Andreisova, 2016).

ومن ناحية أخرى تعاني المهنة من عدم توافر التدريب الكافي على متطلبات الحد من جرائم الإحتيال المالي، وضعف الإلمام بأدوات التنقيب التكنولوجي عن البيانات ومهارات الفحص القانوني في القائم بالمراجعة لكشف الجرائم المالية (سلمان وكاظم، ٢٠١٦).

وفيما يتعلق ببيئة الممارسة المهنية بالكويت، لم تحدد القوانين والارشادات المهنية في الكويت ضوابط رقابية كافية للإلتزام بمتطلبات الحد من جرائم الإحتيال المالي أو أي ضوابط للإفصاحات ذات الصلة، وكذا لا يوجد تحديد واضح لدور للمراجعين الداخليين أو لمراقبي الحسابات في التوكيد على الإلتزام بمتطلبات الحد من جرائم الإحتيال المالي أو على أي إفصاحات ذات صلة، ومن ثم تزداد صعوبة تتبع جرائم الإحتيال المالي من خلال أدوات المراجعة التقليدية وتزداد معه صعوبة تقييم الدور التوكيدي لمراقب الحسابات للكشف عن مدى التزام إدارة الشركات بالكويت بمتطلبات الحد من جرائم الإحتيال المالي.

٢- مشكلة البحث:

انطلاقاً من استراتيجية الكويت في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٤ والتي تتواءم مع الأولويات الإنمائية الوطنية ومع الأطر الدولية بشأن مكافحة الفساد والتنمية، بالإضافة إلى تبني الدولة قوانين شاملة لمعالجة وتجريم حالات الإحتيال المالي في كل من القطاع العام والخاص، ظهرت أهمية الدور الذي يقوم به المراجع الخارجي في التأكيد على ثقة المعلومات بالتقارير المالية. غير أن هذا الدور قد تعرض للعديد من التهديدات والانتقادات باعتباره أكثر الأطراف المرتبطة بالقوائم المالية تعرضاً للمسئولية القانونية والمهنية في حال استخدام أصحاب المصلحة لمعلومات محاسبية مضللة عند اتخاذ

محددات الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة "دراسة ميدانية"

القرارات الاقتصادية، والذي قد يساهم في الانهيارات التي نشهدها في الأنظمة المالية والمحاسبية (أبو جبل، ٢٠١٩).

وقد عكس حدوث هذه الانهيارات إنعدام الشفافية والتلاعب بالمعلومات بالتقارير المالية المنشورة وانخفاض درجة التحفظ المحاسبي لها مما كان له الأثر البارز في فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية.

وللتخفيف من الممارسات الاحتياطية للشركات، وزيادة الإفصاح عنها كان لا بد من إعادة النظر في آليات المحاسبة والمراجعة المختلفة ومنها تفعيل قواعد وآليات حوكمة الشركات، تفعيل آليات المراجعة الخارجية، استخدام آليات التكنولوجيا الحديثة للمعلومات، استخدام آليات مكافحة غسيل الأموال، تطور معايير المحاسبة والمراجعة بشكل يجعلها أكثر حزماً وصرامة، الالتزام بمفاهيم أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة، أو دعم أساليب المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي. غير أنه قد برزت مطالبات أكثر بضرورة الاستعانة بمراجعة خارجية لتقديم خدمات التوكيد على التزام الإدارة بالحد من الإحتيال. وبعد هذا المجال مجالاً متطوراً من مجالات التوكيد المهني الإيجابي والذي يحتاج لأن يتم وفق إطار مهني متكامل، بالإضافة إلى أن هذا التوكيد يضيف الثقة لدى الإدارة العليا في الإدارة القائمة، ومدى إمكانية الاعتماد على أدائها واستمرارها بالعمل (Bhutta and Saeed, 2011).

وعلى صعيد البيئة الكويتية يمكن القول بأنه على الرغم من وجود طلب وفجوة توقعات لمراجعة التزام الإدارة بالحد من الإحتيال، إلا أن الخدمات التوكيدية لم تحظى بهذا الإهتمام سواء من الجانب الأكاديمي أو المهني، على الرغم من صدور معيار التأكد المهني الكويتي رقم ٣٠٠٠. فهل بإمكان مراقبي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية عمل مثل هذا التوكيد، خاصة إذا توفر لهم إطار مهني متكامل ينظم ويحكم أداء هذه الخدمة المهنية؟، وإن حدث ذلك، فهل يدرك أصحاب المصالح في هذه الشركات القيمة المضافة من هذا الدور التوكيدي ويمكنهم تقييمه، أي زيادة إمكانية الاعتماد على المحتوى المعلوماتي لهذا الإفصاح؟ ومن ثم تتجسد مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

- ١- ما هي إجراءات وضوابط الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة؟
- ٢- هل يسهم الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة؟
- ٣- ما هي إمكانية تقديم مدخل مقترح للدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة؟

٣- الدراسات السابقة :

يمكن عرض وتحليل الدراسات السابقة من خلال ما يلي:

استهدفت دراسة (الهنيني، ٢٠١٨) بيان دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الإحتيال المالي في الأردن، من خلال وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين، وتم اختبار الفروض من خلال تصميم قائمة استقصاء وتوزيعها على عينة الدراسة والبالغ عددهم (٥١) مفردة، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد دور فعال للمحاسبة القضائية في الحد من أساليب الإحتيال المالي، وأوصت الدراسة بأهمية توعية المحاسبين العاملين في الشركات بالعقوبات التي يواجهونها في حالة ارتكابهم أي من عمليات السرقة أو الاختلاس أو الإحتيال.

في حين استهدفت دراسة (كعموش، ٢٠١٨) اختبار أثر خدمة التوكيد على قوائم رأس المال الفكري على أحكام المستثمرين والتي تشمل تقديراتهم لسعر السهم، وقرار الاستثمار، وقد وأجريت الدراسة من خلال القيام بدارسة تجريبية عبر الإنترنت على عينة من المحللين الماليين المصريين ومديري الاستثمار، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها يري المشاركون أن خدمة التوكيد

محددات الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة "دراسة ميدانية"

على قوائم رأس المال الفكري يمكن أن تحسن من ثقتهم بتلك القوائم والاعتماد عليها، كما أن هناك تأثير معنوي لتقرير التوكيد على أحكام المستثمرين سواء لتقديراتهم لأسعار الأسهم أو قرارات الاستثمار.

وقامت دراسة (مطر وصباح، ٢٠١٨) بالتعرف على أهم التعديلات المطبقة من قبل المدقق في مجال اعداد ونشر تقرير مدقق الحسابات وفقاً للمعيار الدولي (٧٠١) واستكشاف مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتنفيذ تلك التعديلات ومعرفة الأثر الذي تحدثه تلك التعديلات على جودة كل من تقرير المدقق والبيانات المالية، وقد **وأجريت الدراسة** على عينة مكونة من ١٠٠ مفردة حيث تمثلت العينة في كل من مدققي الحسابات، والمديرين الماليين والوسطاء الماليين، **وتوصلت الدراسة** إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود اختلافات في التقارير التي صدرت عن مكاتب التدقيق من حيث الشكل والمحتوي، كما بينت نتائج الدراسة أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة فيما يتعلق بأثر التعديلات الخاصة بموجب معيار التدقيق والتوكيد الدولي رقم (٧٠١) علي تحسين جودة تقرير المدقق والبيانات المالية.

في حين تناولت دراسة (محمود، ٢٠١٨) التعرف على المنافع المترتبة على التوكيد المهني لمراقب الحسابات على تقارير الاستدامة التي تعدها الشركة، وتحديد ما إذا كان هذا التوكيد يزيد من ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية المفصح عنها في تقارير الاستدامة، وقد **وأجريت الدراسة** على (١٠٣) حالة تجريبية تضم المستثمرين وطلبة الدراسات العليا حيث تم الاعتماد على التصميم التجريبي (٢ × ٤) لاختبار فروض الدراسة، **وتوصلت الدراسة** إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود منافع للتوكيد على تقرير الاستدامة تمثلت في انه يؤثر بصورة إيجابية على قرار الاستثمار في الأوراق المالية، كما أظهرت نتائج الدراسة الدور الهام الذي يلعبه القائم بالتوكيد حيث يؤثر تقرير التوكيد على استدامة الشركات والذي يقوم بإعداده المحاسبون المؤهلون بصورة إيجابية أكبر على قرار الاستثمار في الأوراق المالية مقارنة بالتقرير الذي يعده أحد المكاتب الفنية.

كما تناولت دراسة (محمد، ٢٠٢٠) اختبار أثر التوكيد المهني لمراقب الحسابات على تقرير الأعمال المتكامل على قرار الاستثمار في الأسهم وكذلك اختبار أثر مستوي الخبرة والتأهيل العلمي للمستثمر كمتغيرات معدلة على العلاقة محل الدراسة، وقد **وأجريت الدراسة** على عينة من ٤٧ مستثمر محترف في بيئة الأعمال المصرية، **وتوصلت الدراسة** إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك علاقة إيجابية معنوية بين التوكيد المهني على تقرير الأعمال المتكامل وقرار الاستثمار في الأسهم كونه يضيف الثقة والمصادقية على محتواه من المعلومات المالية وغير المالية، ويزيد من دورها التقييمي ويخفض من عدم تماثل المعلومات، مما يسهم في ترشيد قرارات المستثمرين وتحسين جودة أحكامهم الاستثمارية. **وتطرق دراسة (الطراونة، ٢٠٢١)** بيان أثر المحاسبة الجنائية في الحد من الإحتيال المالي ودور نظم المعلومات المحاسبية كمتغير وسيط من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الاردني، **وأجريت الدراسة على** عينة من مدققي ديوان المحاسبة الأردني البالغ عددهم (٥٠٠ مدقق) حيث تم اختيار عينة مكونة من (٢١٧ مدقق) وزعت عليهم قائمة الاستقصاء إلكترونياً، **وتوصلت الدراسة** إلى مجموعة من النتائج أهمها مستوي اهتمام مدققي ديوان المحاسبة الأردني بالمحاسبة الجنائية مرتفع حيث ساهم ذلك في الكشف عن التصدي لعمليات الإحتيال المالي، وأصت الدراسة بزيادة رقابة المدققين بديوان المحاسبة الأردني واتخاذ إجراءات العقوبات على حالات الإختلاس والكشف عن حالات الفساد إلى الجهات الرقابية ضمن المؤسسات الحكومية.

في حين استهدفت دراسة (القرعاوي، ٢٠٢٢) تحديد مواطن الضعف وإيجاد الحلول المناسبة والتي تلعب دور كبير في الحد من الأخطاء والغش والتلاعب المحاسبي في البيانات المالية، **وتوصلت الدراسة** إلى مجموعة من النتائج أهمها ضعف مراقب الحسابات الخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية

محددات الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة "دراسة ميدانية"

وفق معايير التدقيق الدولية مما يؤدي إلى وجود قصور في جوانب الأعمال بالوحدات الحكومية، وأوصي البحث بضرورة قيام مراقب الحسابات الخارجي بتقييم السياسات والأساليب المتبعة في نظام الرقابة الداخلية وضرورة قيام نظام الرقابة الداخلية بوضع برامج رقابية والمتابعة المستمرة للأعمال المناطة للكادر الوظيفي فضلاً عن قيام الإدارة العليا بتوجيه موظفيها بالالتزام بالتعليمات والضوابط.

وأخيراً تناولت دراسة (عسيري، ٢٠٢٢) التعرف على درجة تفعيل نظام الرقابة الداخلية لتحسين الأداء الإداري والحد من عمليات الإحتيال في المنشآت الصناعية الصغيرة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الرقابة الداخلية بالمنشأة جزء لا يتجزأ من عمل المنشأة وتعتبر جزء من النظام الذي تستخدمه في تنظيم وتوجيه عملياتها، كما توصلت الدراسة إلى ضرورة تبني المنشآت إجراءات في تعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية للحد من عمليات الإحتيال المالي.

ومن استقراء وتحليل الدراسات السابقة يمكن للباحث استخلاص أهم المحاور التالية:

خلص الباحث أن الدراسات السابقة تؤيد وتدعم موضوع البحث، إلا أن هذه الدراسات لم تهتم بتقديم مدخل مقترح للدور التوكيدي لمراقب الحسابات في الحد من الإحتيال المالي في البيئة الكويتية في ظل الرقمنة، وذلك نظراً لحدثة الموضوع في البيئة الكويتية، وكذا وعدم معرفة كثير من الجهات الأكاديمية والمهنية به، أو حتى توفيرها للمهارات التدريبية اللازمة لتأهيل المراجع القانوني لاختلافها إلى حد ما عن مهارات تأهيله أثناء أدائه للمراجعة التقليدية.

وقد تناولت الدراسات السابقة مدى قصور مهنة المراجعة المالية التقليدية في الكشف عن حالات الغش في ظل التطورات الحديثة وبيئة الرقمنة وما فرضته من ضرورة إلمام مراقبي الحسابات بكافة الآليات التي تجعله يقوم بالدور المنوط به على أكمل وجه، وفي ظل ارتفاع معدلات الجرائم المالية وزيادة عدد الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكاتب المراجعة خاصة بعد الفضائح المالية، وإفلاس العديد من الشركات العملاقة وما ينتج عنه من أزمة ثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة لا سيما ذات الصلة بجودة الرقابة وجودة برامج الالتزام بمتطلبات الحد من الإحتيال المالي.

وقد خلصت معظم الدراسات إلى أن كشف الإحتيال المالي والالتزام بالإدارة بالبرامج التي تمنع من الغش أو الإحتيال المالي في الممارسات والتقارير المالية يتطلب توكيدا مستقلا بخصوص وجود أدلة مطلقة حول الغش أو الإحتيال المالي تجيب على عدة تساؤلات مثل كيف ومتى وأين تم الغش. وأنه للقيام بهذا الدور التوكيدي يجب زيادة تأهيل المراجع وضرورة حصوله على شهادة فحص الغش. وذلك لتمكين مراجع الحسابات من الوفاء بمسؤولياته في اكتشاف الغش حال قيامه بممارسة الدور التوكيدي للكشف عن الإحتيال المالي للإدارة في ظل عمليات الرقمنة كما تطلبها معايير المراجعة وطمانة أصحاب المصلحة على المنشأة أنها خالية من أي فساد أو إحتيال مالي، مع ضرورة إجراء تقييم فعال لذا الدور عن الخدمة المستقلة والمقترحة لمراجع الحسابات من حيث انعكاس آثار تفعيل هذه الخدمة على جودة الرقابة المالية وعلى قرارات أصحاب المصالح.

وعليه نستنتج من عرض وتحليل الدراسات السابقة ما يلي:

- لم تقدم الدراسات السابقة ذات الصلة مدخل متكامل لمسئوليات الإدارة عن الالتزام بمتطلبات الحد من الإحتيال المالي وصولاً بإعدادها لتقرير عن مزاعم التزامها، فقد ركزت أغلب الدراسات السابقة على تحليل الضوابط القانونية والرقابية للحد من الجرائم المالية عموماً (دون التعرض بشكل مباشر لجرائم الإحتيال المالي) ودون ربطها بمدخل رقابي داخل الشركات بدولة الكويت.
- ومن ناحية أخرى اكتفت الإرشادات المهنية والدراسات السابقة التي تناولت دور مهنة المراجعة تجاه الجرائم المالية بشكل عام بالمسؤولية المهنية لمراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن تلك الممارسات على اعتبار كونها تصرفات غير قانونية لعميل المراجعة، ومع اعتراف تلك الدراسات

محددات الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة "دراسة ميدانية"

بالصعوبة التي يواجهها مراقبي الحسابات لكشف تلك الممارسات لحاجة ذلك لمهارات وأدله غير تقليدية من المراجع للكشف عن حدوثها مما يبرز أهمية الحاجة الى مدخل توكيدي مستقل للكشف عن عمليات الاحتيال المالي بشكل مباشر.

٤- أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تقديم مدخل مقترح للدور التوكيدي لمراقبي الحسابات للحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة، ويتفرع من الهدف الرئيسي السابق الأهداف الفرعية التالية:

١/٤- التعرف علي إجراءات وضوابط الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة.
٢/٤- بيان اسهامات الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة.

٣/٤- تقديم مدخل مقترح للدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة.

٥- أهمية البحث:

يمكن تسليط الضوء على أهمية البحث من الجانب العلمي والعملي على النحو التالي :

١/٥- الأهمية العلمية :

يستمد البحث أهميته العلمية من سعيه لتقديم مدخل مقترح يبدأ بتحديد مسؤوليات إدارة الشركة تجاه الالتزام بالحد من الاحتيال المالي والتقارير عنه مروراً بمحاولة وضع تصور مهني عن الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات لدعم الالتزام بمتطلبات الحد من الاحتيال المالي خاصة في ظل عمليات الرقمنة، كما يراعي تأثير كل من العوامل المتعلقة ببيئة المراجعة وخصائص المراجعين على تقييم مخاطر احتيال الإدارة.

٢/٥- الأهمية العملية :

يكتسب البحث أهمية مهنية لكونه يأخذ بعداً مهنياً من خلال البحث في تطوير خدمات جديدة لمراقبي الحسابات من شأنها تضيق فجوة التوقعات المرتبطة بدور آلية المراجعة كأحد آليات الرقابة الهامة في الحد من الاحتيال المالي وذلك من خلال محاولة بلورة مدخل مهني لهذه الخدمة المهنية وكذا اختبار مدى قبوله بين مراقبي الحسابات وأصحاب المصالح في بيئة الممارسة المهنية بدولة الكويت، ولاسيما في ظل تزايد معدل تلك الجرائم وارتفاع مخاطرها وتكلفتها المالية على الشركات والاقتصاد والمجتمع بصفة عامة، والذي قد يؤدي تباعاً إلى رفع الدعاوي القضائية ضد المراجعين، كما يقدم الباحث دليلاً ميدانياً على محددات الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية.

٦- فروض البحث:

تتمثل فروض البحث فيما يلي :

١/٦- توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بشأن إجراءات وضوابط الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة.

٢/٦- توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بشأن اسهام الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة.

٣/٦- يوجد تأثير معنوي للدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة.

محددات الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة "دراسة ميدانية"

٧- منهج البحث:

في سبيل التعرف على مشكلة البحث وسعيًا نحو تحقيق أهدافه واختبار فروضه اعتمد الباحث على كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي ، وذلك على النحو التالي:

١/٧- **المنهج الاستنباطي** : يستهدف الباحث من خلال هذا المنهج تحديد طبيعة ومظاهر الإحتيال المالي في ظل عمليات الرقمنة ، وكذلك بيان طبيعة الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات وأسباب اللجوء اليه واجراءاته ومتطلباته كآلية للحد الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية، وذلك في ضوء دراسة وتحليل ما ورد بالدراسات والأبحاث المحاسبية التي تناولت متغيرات البحث.

٢/٧- **المنهج الاستقرائي** : إعتد الباحث على هذا المنهج في اجراء الدراسة الميدانية ، وذلك لدراسة أثر الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات على الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة.

٨- خطة البحث:

في ضوء مشكلة البحث، وسعيًا نحو تحقيق أهدافه، واعتماداً على منهجه لاستخلاص أهم النتائج وتقديم التوصيات تم تقسيم هذا البحث على النحو التالي :

- أولاً: الإطار العام للبحث.
- ثانياً: طبيعة عمليات الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية.
- ثالثاً : الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات للحد من الإحتيال المالي.
- رابعاً : الدراسة الميدانية بالبيئة الكويتية.
- خامساً : النتائج والتوصيات.
- سادساً : المراجع.

ثانياً : طبيعة عمليات الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية:

١- مفهوم الإحتيال المالي:

يري (Wells, 2014) أن الإحتيال المالي ينقسم إلى قسمين، الأول الذي يقوم به الموظفين أو الادارة داخل المنشأة Occupational Fraud، أما الثاني فهو الذي تقوم به منشأة ضد أفراد، أو أفراد ضد منشأة، أو منشأة ضد منشأة أخرى، كذلك أفراد ضد أفراد وتعتمد الدراسة الإحتيال الوظيفي كمرادف للإحتيال المالي بواسطة الإدارة والعاملين.

في حين أشارت دراسة (Louwers et.al., 2015) أن الإحتيال هو التلاعب في معلومات المؤسسة الاقتصادية عن قصد وذلك بهدف اقناع وإيهام مستخدم المعلومات بأن المعلومات حقيقية وغير مزيفة وبالتالي فإن الإحتيال يؤدي الى تعرض المؤسسة الاقتصادية الى الضرر المادي والمعنوي وخسارة سمعتها بين منافسيها.

وينطوي الإحتيال على تقديم معلومات مضللة ذات أهمية نسبية بشكل مقصود، وينتج عنه أضرار مادية للمستخدم الذي يعتمد عليها، وتتمثل العناصر القانونية للإحتيال (الكذب المتعمد، التضليل، حدث مادي، تعرض الضحية للأذى) (مراد وأمين، ٢٠١٧).

وفي هذا السياق تطرقت دراسة (بن بو عزيز، ٢٠٢٢) للإحتيال المالي في ظل تكنولوجيا المعلومات "رقمنة العمليات المحاسبية" بأنه التلاعب العمدي بمعلومات وبيانات يخترنها الحاسب الآلي، أو الإدخال غير المصرح به لمعلومات وبيانات صحيحة، أو التلاعب في الأوامر والتعليمات التي تحكم عملية البرمجة، أو أي وسيلة أخرى من شأنها التأثير على البيانات والمعلومات التي يحتوي عليها الحاسوب وذلك من أجل الحصول على ربح غير مشروع أو إلحاق الضرر بالغير.

محددات الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة "دراسة ميدانية"

٢- أسباب الإحتيال المالي:

- توجد العديد من العوامل والأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب عمليات الإحتيال ، حيث اشارت دراسة (درغام وزقوت، ٢٠١٧) إلى مجموعة من العوامل يمكن تلخيصها على النحو التالي :
- **العوامل الداخلية:** وهي عوامل ترتبط بالشخص نفسه مثل تكوينه الفطري، البيولوجي، وميولاته النفسية والعقلية ، ومنها ما هو موروث وبعضها مكتسب.
 - **العوامل الخارجية:** وهي تنقسم إلى نوعين أساسيين:
 - ✓ العوامل الاجتماعية: وهي العوامل التي تحيط بمرتكب عملية الإحتيال مثل البيئة التي ولد فيها ويتعامل معها.
 - ✓ العوامل الطبيعية مثل جغرافية البيئة اي موقعها ونوعها.

٣- اساليب الإحتيال:

يتم استخدام الإحتيال والابلاغ المالي المزيف بعدة طرق ملتوية في الغش (Louwers et.al.,2015) أهمها :

- المبالغة في الإيرادات والاصول.
 - تقليل النفقات والالتزامات.
 - تقديم إفصاحات محرفة او حذف معلومات مهمة.
- وفي هذا السياق أشارت دراسة (أحمد، ٢٠١٣) إلى مجموعة من الأساليب الاحتيالية لعمليات الإحتيال المالي، تشمل:
- تضليل القوائم المالية من خلال غش وفساد المدقق الخارجي.
 - المعالجات الخاطئة للأصول غير الملموسة مثل تكاليف البحوث والتطوير وتحميلها على قائمة الدخل بدلا من رسملتها.
 - استخدام أسلوب التمويل من خارج الميزانية لتضليل القوائم المالية.
 - الغش المتعمد من خلال استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية لتضليل القوائم المالية.
 - سوء استغلال الموارد من خلال غش وفساد الموظفين والمدبرون.
 - إدارة الإيرادات من خلال سوء استغلال مرونة القواعد والمبادئ المحاسبية.
- كما أكدت دراسة (لطفي، ٢٠١٩) إلى أن هناك بعض الأساليب التي تتبعها الإدارة للاحتيال المالي منها:
- التلاعب أو التزوير أو المبالغة في تقييم البنود او تعديل السجلات والمستندات
 - اختلاس الاصول
 - تسجيل معاملات وهمية أو دون تفصيل
 - تضليل القوائم المالية من خلال تواطئ المراجع الخارجي حال قيامه بالمراجعة التقليدية
 - تعديل الافتراضات على نحو غير ملائم
 - تعديل الشروط المرتبطة بالعمليات الجوهرية وغير العادية
 - سوء تطبيق السياسات المحاسبية
 - إخفاء تأثيرات المعاملات من السجلات والمستندات (مثل حالات التمويل من خارج الميزانية)
 - اخفاء أو عدم الافصاح عن الحقائق التي تؤثر على القيم المسجلة في القوائم المالية
 - الغش من خلال التجارة بالمعلومات الداخلية
 - الانتهاكات الضريبية من قبل الشركة
 - الغش من خلال منح القروض والهدايا للمديرين والمسؤولين

محددات الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة "دراسة ميدانية"

■ الغش من خلال سوء استغلال بطاقات الائتمان وقرصنة الانترنت ويترتب علي تلك التلاعبات والاحتمالات المالية تكاليف ضخمة، فقد أشار اتحاد فاحصي التلاعب المعتمدين (ACFEE) Association of Certified Fraud Examiners الى أن تكاليف التلاعب المرتبطة بالمكانة الوظيفية Occupational Fraud والتي تستخدم أحيانا كمرادف للجرائم المالية تصل إلي ٦٪ من الإيرادات السنوية للشركات الأمريكية، كما تتراوح الأموال التي يتم غسيلها سنويا حول العالم ما بين ٥٠٠ مليار إلي تريليون دولار (Khac & Kechadi, 2015).

٤- أنواع وصور الاحتيال المالي:

١/٤- أنواع الاحتيال المالي: يتم استخدام اساليب وطرق صعبة لتحريف البيانات المالية والتي بدورها تؤدي الى تزييف الحقائق في معلومات التقارير المالية واعطاء معلومات مزيفة لمستخدمي التقارير المالية مما يؤدي الى وقوع الاضرار والخسائر المادية ومن هذه الطرق والأساليب هي الاحتيال والاطء العمدية وغير العمدية (Arens et.al., 2017)، ويوجد نوعين رئيسيين من الاحتيال هما:

- الإبلاغ المالي الاحتيالي: هو تقديم معلومات مضللة وغير حقيقية الى مستخدمي التقارير المالية بهدف اقناعهم بان المعلومات حقيقية وغير مزيفة مثال على ذلك قد تقوم بعض الشركات بتقليل صافي الدخل من اجل خفض الضرائب المترتبة على الدخل.
- اختلاس الاصول: يتمثل اختلاس الاصول في سرقة الاصول وذلك من خلال قيام الموظفين او الادارة باستخدام طرق و اساليب لإخفاء وسرقة الاصول بطرق يصعب اكتشافها مثل سرقة الاصول المادية او الملكية الفكرية واستخدام اصول الشركة للمصالح الشخصية وغالباً ما يتم استخدام دفاتر وسجلات ومستندات مضللة ومزيفة وذلك من اجل اخفاء حقيقة المعلومات عن الأصول.

٢/٤- صور الاحتيال المالي: أشارت دراسة (لطفي، ٢٠٢٠) إلى تعدد صور الاحتيال المالي والتي من أهمها:

- الرشوة : عرفت بأنها دفع مال من قبل شخص أو عدد من الأشخاص الى جهة معينة قد تكون فرداً أو مؤسسة أو شركة من أجل الحصول على مكاسب غير مشروعة أو تولي منصب معين...الخ.
- التهرب الضريبي: حيث يعد التهرب الضريبي والجمركي أحد اشكال الفساد المالي يهدف المتهرب من خلاله الى عدم سداد ما عليه من ضرائب او جمارك.
- التزوير : يقصد به الغش في سند أو وثيقة أو أي محرر آخر بإحدى الطرق المادية أو المعنوية التي بينها القانون.
- غسيل الأموال : يعني التعامل مع أي موال ناتجة عن عمليات غير مشروعة وخط هذه الأموال بأموال أخرى مشروعة من خلال استثمارها في مؤسسات مصرفية او مالية او أي مشاريع قانونية.
- التعدي على المال العام : وتشمل جرائم الاختلاس والسرقه والاحتيال والغش.

٥- طبيعة الاحتيال المالي في ظل عمليات الرقمنة:

في السنوات الأخيرة زاد حجم وتعقيد المعاملات المحاسبية بشكل كبير في المنظمات العملاقة لمراجعة تلك الحسابات، وأصبح على مراقبي الحسابات أن يتعاملوا مع بيانات ضخمة ومعقدة، ونتيجة لذلك لم يستطع المراقب الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية مما جعل المراقب يلجأ إلى استخدام أدوات

محددات الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة "دراسة ميدانية"

اضافية مثل تقنيات التنقيب في البيانات والتي تمكنه من استخراج المعلومات تلقائياً من كمية كبيرة من البيانات فتساعده على الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية بسهولة. حيث أن الكشف عن الاحتيال المالي بات هدفاً هاماً لجميع الجهات ذات الصلة بالمنشأة، المساهمون، الادارة، المراجع الخارجي، المستثمرون المرتقبون والجهات الحكومية، وذلك لما للاحتيال المالي من آثار سلبية على الاقتصاديات القومية، حيث كان الاحتيال المالي سبباً في خسائر جمة على الدول عندما تسبب في انهيار شركات دولية كبرى كما أن الكشف عن الاحتيال المالي له أثره الايجابي على جودة المراجعة الخارجية، فنجد تزايد حرص المراجعين على كشف لاحتيال المالي باستخدام أدواتهم المتاحة، ومنها ممارسة، القدر المناسب من الشك المهني، تقييم هيكل الرقابة الداخلية في ظل البيئة الالكترونية، تقييم مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال المالي وذلك في ضوء تفهمهم لطبيعة بيئة عمل المراجعة، وتفهم أثر التقنية الحديثة على مخاطر الاحتيال وأساليبه (عبد القادر، ٢٠١٩).

٦- إجراءات الحد من عمليات الاحتيال المالي:

أشارت دراسة (الاحمد، ٢٠٢٠) أنه يوجد عدة اجراءات يتم الاعتماد عليها لمنع الاحتيال المالي أو التخفيف منه ومن هذه الاجراءات:

- وجود بيئة عمل قائمة على الاستقامة والامانة والمصادقية.
- عدم وجود جمع بين الاعمال التي تتضارب فيها المصالح.
- التقيد بأداب المهنة واخلاقيات العمل ، عدم قبول الهدايا او اعطائها للشركة وعدم افشاء الاسرار.

ثالثاً : الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات للحد من الاحتيال المالي:

١- مفهوم الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات:

عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) التوكيد بصفة عامة بأنه عملية يعبر فيها الممارس Practitioner عن استنتاجاته بشأن قياس وتقييم موضوع معين وفقاً لمعيار محدد، أي أنها أداة لتقييم التزام ووفاء الإدارة العليا بمتطلبات الحد من الاحتيال بدلا من مجرد الأداء الإداري المالي التقليدي، وأيضاً بدلا من التركيز على نتائج المراجعة المالية، حيث تتضمن مراجعة التزام الادارة كلا من النواحي المالية وكذلك النواحي غير المالية (ISAE, 3000). في حين عرفت دراسة (شحاته، ٢٠١٤) التوكيد المهني بأنه عملية منظمة تعتمد علي المعلومات والحصول علي الأدلة للوصول لاستنتاجات بشأن صدق المعلومات المفصح عنها، الأمر الذي ينعكس إيجاباً علي جودة هذه المعلومات.

ويري الباحث أنه قد يكون هناك تأثير طويل المدى لمثل هذا التوكيد على خلق قيمة وتحسين المركز المالي وفي ضوء الاهتمامات المتزايدة بإعداد التقارير المالية الاحتيالية ولأغراض زيادة فعالية عملية المراجعة وتعميق دور المراجعة تجاه كشف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش والنقرير عنها قام مجلس معايير المراجعة التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانوني. في أكتوبر ٢٠٠٢ بإصدار الإيضاح الأمريكي رقم ٩٩ بعنوان دراسة الغش عند مراجعة القوائم المالية. كما قام الاتحاد الدولي للمحاسبين. في ديسمبر ٢٠٠٤ بتعديل معيار المراجعة الدولي. ورقم ٢٤٠ والذي كان يحمل عنوان الغش والخطأ ليحمل عنوان مسؤولية المراجعة عن دراسة الغش عند مراجعة القوائم المالية.

محددات الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة "دراسة ميدانية"

وفي هذا السياق فإن التأكيد المعقول يقلل من مخاطر ارتباط المراجع إلى مستوى منخفض، فإن التأكيد المحدود يقلل فقط من مخاطر المهمة إلى مستوى مقبول، وهو أقل من مستوى التأكيد المعقول وقياسا على المتبع في المراجعة المالية التقليدية فإن القائم بأداء خدمة التوكيد المهني على التزام الإدارة بمتطلبات الحد من الاحتيال سوف ينظر لهذه المتطلبات كمعيار للقياس يرجع إليه عند الحكم على الأدلة التي جمعها، بعد قيامه بأداء الإجراءات اللازمة، لتحديد مدى صدق مزاعم الإدارة، كما جاءت في تقاريرها ودفاترها المالية (Quick and Sayar, 2020).

٢- أهداف الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات للحد من الاحتيال المالي:

تهدف خدمات التوكيد، إلى توفير الثقة حول مدى ملاءمة وموثوقية مزاعم الادارة ذات الصلة وقد يكون الهدف تحسين جودة الرقابة المالية أو تحديد المناطق أو الأنشطة غير القانونية أو دعم القضاء وحل المنازعات. وبناءً على ذلك، فإن أي تقرير عن نتيجة التوكيد ذات الصلة يتضمن استنتاجا ايجابيا محايدا أو توكيدا معقولا بشأن امتثال الادارة للحد من الاحتيال ويهدف إلى زيادة اعتماد المساهمين/الادارة العليا على السلوك الامتثالي للإدارة. حيث يحرص مقدم التوكيد المعقول على تخفيض خطر القيام بخدمة التوكيد Assurance Risk إلى حد مقبول أو منخفض في ظل الظروف المحيطة بأداء الخدمة (السواح، ٢٠١٥).

وبشأن مجال خدمة التوكيد المهني على الالتزام بالحد من الاحتيال المالي، فهو يشمل التأكيدات (المزاعم) التي أعدتها إدارة الشركة، بشأن مسؤوليتها عن الإجراءات الرقابية والحد من الاحتيال المالي عن فترة زمنية محددة، ويتضمنها تقريرها السنوي والتي تحدها الإرشادات والمعايير ذات الصلة، مثل تلك الصادرة عن اتحاد فاحصي التلاعب ACFEE. وبالطبع يتحدد مجال الالتزام بالحد من الاحتيال وفقا للمعيار الذي يستخدمه مقدم خدمة التوكيد في القياس والتقييم، وأن هذا المجال يمتد من مراجعة مدى التزام الشركة بمعايير الرقابة المالية والحد من الاحتيال المحلية، مثل قواعد السلوك، إلى الالتزام بالمعايير والإرشادات العالمية. وبالتالي فإن هناك صعوبة في تحديد مجال مراجعة متطلبات الحد من الاحتيال بدقة بالمقارنة بالمراجعة المالية التقليدية. ويجب أن يسبق عملية التوكيد تقييما جيدا للمخاطر من جانب مراقب الحسابات القائم بالخدمة، وذلك للتركيز على المناطق مرتفعة الخطر وعوامل خطر الاحتيال المالي (تشمل مدى جوهرية واحتمال ودرجة انتشار مخاطر ذات صلة بالتقارير الاحتيالية أم باختلاس الأصول). وكذا عليه الاهتمام بعوامل تتعلق بمستوى مخاطر الالتزام والتحري الحكومي والقضائي الذي قد تتعرض له الشركة وما قد ينتج عنه من غرامات، القيود اللازمة المفروضة بفعل طبيعة تلك الخدمة، خاصة في ظل الطبيعة غير المالية لمزاعم الإدارة والتي قد تؤثر بدورها على عملية جمع الأدلة، وكذا سرعة التغيير في متطلبات الحد من الجرام المالية وبيئة أعمال الشركة والتي تؤثر بدورها في معدل تكرار أداء الخدمة المقترحة (السواح، ٢٠١٥).

وقد صرح معهد المحاسبين الأمريكيين AICPA أنه "من المتوقع أن تشكل خدمات التوكيد منصة للتطور المستقبلي للمهنة". وفيما يتعلق بهذا التطور، قد يلعب مقدمو خدمات التوكيد البديلون، على سبيل المثال، جهات ضمان الطرف الثالث (الفنيين)، دورا مهما في توفير خدمات التوكيد. بالإضافة إلى ذلك، تميز AICPA بين شكل ومحتوى خدمات التوكيد المقدمة، والتي تأخذ في الاعتبار نطاق خدمات التوكيد التي يتم إجراؤها (AICPA, 1997). ومن المحتمل أن ينعكس هذا التمايز في مستوى التوكيد المهني عن مدى التزام الادارة بالحد من الاحتيال المالي. علاوة على ذلك، يمكن تحديد ماهية المشاكل المتعلقة بتنفيذ وفعالية هذا الالتزام (Quick and Sayar, 2020).

٣- مسؤولية مراقبي الحسابات عن الإحتيال المالي:

إن مسؤولية منع حدوث الإحتيال والاطعاء والاعمال غير المشروعة لا تقع على مسؤولية المدقق الخارجي لكن على المدقق الخارجي بذل العناية المهنية اللازمة التي تساعد على منع حدوث الاخطاء والاحتيايل المالي والاداري والعمل على تقييم وتحسين نظام الرقابة الداخلية بالإضافة إلى اعداد استراتيجية تدقيق تفصيلية. انتقلت عملية التدقيق من التدقيق الشامل للحساب الى التدقيق الاختباري عن طريق اختيار عينات التدقيق الأمر الذي يتطلب قيام المدققين بعملية الاستفسار والتفتيش من خلال وجود قرائن وادلة كافية واعطاء رأي فني محايد في القوائم المالية وان مسؤولية منع حدوث الاخطاء والتلاعب والاحتيايل التي تحصل في الدفاتر والسجلات المحاسبية تقع ضمن مسؤوليات الادارة فالمدقق غير مسؤول عن حدوث الخروقات التي تحدث في المؤسسة الاقتصادية فهو مسؤول عن اتباع الاجراءات والقوانين اللازمة لمهنة التدقيق التي تساعد على اكتشاف تلك الاخطاء والخروقات غير المشروعة (المغربي، ٢٠١٦).

وفي هذا الشأن أوضحت دراسة (عبيشو، ٢٠١٦) إلى أن مسؤولية مراقبي الحسابات تجاه الحد من الإحتيال المالي تتمثل في الآتي:

- **المسؤولية القانونية:** هي المسؤولية التي تنشأ على مراقبي الحسابات بموجب القانون تجاه الأطراف الذين يخدمهم بالقيام بأعماله بدرجة معقولة من العناية. ونظرًا لأهمية المهمة التي يقوم بها مراقبي الحسابات فإن المشرع يحمله المسؤولية عن صحة البيانات الواردة في تقريره، وعلى ذلك يعد مراقبي الحسابات مسؤولاً عن أي خطأ أو تقصير أو إهمال يقع منه أو من أحد تابعيه أثناء أداء مهمته، وهو يُسأل في مواجهة الشركة والغير.
- **المسؤولية المدنية:** تتحدد المسؤولية المدنية في ضوء القواعد العامة للوكيل بأجر، فضلاً عن النصوص القانونية التي وردت في قانون الشركات، وقانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات.
- **المسؤولية الجزائية:** يُسأل مراقبي الحسابات جزائياً إذا صدرت منه أفعال تمثل جرائم يعاقب عليها قانون العقوبات أي قانون آخر أثناء أداء مهمته، كأن يكون الفعل جريمة خيانة الأمانة أو النصب أو التزوير، ومسؤولية المراقب الجزائية تعني مسؤوليته عن مخالفة القواعد القانونية المنصوص عليها في التشريعات المختلفة المنظمة لمزاولة مهنة تدقيق الحسابات.
- **المسؤولية التأديبية:** يُسأل مراقبي الحسابات تأديبياً بسبب مخالفته لقواعد السلوك المهني، سواء تلك التي تضمنتها القوانين المنظمة لمزاولة مهنة تدقيق الحسابات، أم تلك التي تضعها جمعية المحاسبين القانونيين التي ينتمي إليها المدقق، وسواء أكانت تلك القواعد منصوصاً عليها في نظام الجمعية أم كانت قواعد عرفية تعارف عليها أصحاب المهنة.

٤- المعايير المهنية لخدمة "الدور التوكيدي" لمراقبي الحسابات:

أشارت دراسة (Ackers, 2009) إلى أن معايير أداء خدمة التوكيد المهني على الحد من الإحتيال تتوقف على مقدم الخدمة، ويمكن لمقدم خدمة التوكيد المهني في هذه الحالة استخدام أكثر من إطار أو معيار، إلا أن مراقبي الحسابات عند أدائهم لخدمة التوكيد المهني يفضلون المعيار الدولي لخدمة التوكيد المهني رقم (٣٠٠٠) بالإضافة إلى المعايير المهنية لخدمات التصديق Attestation Standards الصادرة من مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي وقواعد آداب وسلوك المهنة.

ومن الإصدارات الهامة التي تعرضت لتلك المعايير المعيار الصادر عن مجلس الإشراف على مراقبي حسابات الشركات العامة المقيدة بالبورصة الأمريكية (PCAOB, 2011) فيما يخص مراجعة التزام المتعاملين بالبورصة بالمتطلبات القانونية المفروضة، وكذا إرشادات التقرير الصادرة عن جمعية

محددات الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة "دراسة ميدانية"

فاحصي الإحتيال المعتمدين CFEE بخصوص التوكيد عن التحريفات الجوهرية، وكذا إصدار الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC, 2004) بخصوص التوكيد على آليات الحد من عمليات غسل الأموال. وكذا المعيار الصادر عن منظمة الشفافية الدولية (TI, 2012) فيما يتعلق بتوكيد سلامة المزاعم المتعلقة بتصميم برامج للحد من الرشاوي.

ومن ناحية أخرى، فإن هناك معايير توكيد تتعلق بالتوكيد، بصفة عامة على المعلومات أو المزاعم غير المالية، كما في حالة ما صدر عن (AICPA, AT 601, (2010) بشأن التوكيد على الالتزام وما صدر من منظمة الأنثوساي فيما يتعلق بمراجعة الإلتزام بالمتطلبات القانونية السارية، وكذا معيار التوكيد الدولي المتعلق بالتوكيد خارج المراجعة التقليدية والفحص المحدود للقوائم المالية (ISAE3000, 2008).

وبشأن مراحل تطبيق الخدمة، في ضوء ندرة التشريعات والإصدارات والدراسات السابقة الخاصة بالمتطلبات المهنية لأداء مراحل الخدمة المقترحة. فإنه يمكن الاعتماد على المتطلبات المهنية الأساسية لتنفيذ مهمة التوكيد بالاعتماد على الإطار العام للمهام التوكيدية (بما في ذلك التوكيد ضمن المراجعة التقليدية ومهام التوكيد بخلاف المراجعة والفحص المحدود) وبما يتناسب مع طبيعة المهمة المستحدثة من حيث التوكيد على معلومات أو مزاعم معظمها غير مالية. وتأسيساً على ما سبق يمكن أن تمر عملية أداء خدمة التوكيد المهني على التزام الإدارة بالحد من الإحتيال المالي بأربع مراحل وهي مرحلة قبول التكليف، ومرحلة التخطيط وإجراء تقدير للمخاطر، ومرحلة التنفيذ (مراجعة برامج الإلتزام بالحد من الإحتيال)، ومرحلة التقرير عن نتائج التوكيد المهني.

٥/٢ - الإجراءات اللازمة لقيام مراقبي الحسابات بالدور التوكيدي للحد من الإحتيال المالي في ظل عمليات الرقمنة:

أشارت دراسة (Mendoza et al., 2016) إلى أن هناك مجموعة من الإجراءات التي يجب إتباعها للحد من الإحتيال المالي ومنها:

- فحص برنامج إدارة مخاطر الإحتيال الإدارة (ان وجد) وما يرتبط به من تقييمات مخاطر الإحتيال وضوابط منع الإحتيال والكشف عنه.
- فحص فهم نظم المكافآت وتوقعات المحللين لفهم درجة الضغط المفروضة والفرص المنظورة والتبريرات المستخدمة من الإدارة للوصول الى أو تحقيق أهداف أرباح المحللين.
- فحص تقارير عمليات الاختبار التي تجريها الجهات الرقابية والتقارير المتبادلة بهذا الشأن.
- فحص نتائج المراجعة الداخلية السابقة (وأي تقييمات أخرى ذات صلة بمراجعة برامج الإلتزام). وقد يشير الفشل في امتلاك إدارة مراجعة داخلية قوية إلى مشكلات غير معروفة يتعين نتيجة لذلك التشديد من اجراءات التوكيد.
- مشاركة المختصين في اجتماع العصف الذهني للإحتيال للمراجع و النظر في مشاركة خبراء الغش والمراجعة القضائية خاصة في ظل رقمنة وأتمتة أنظمة التقارير المالية.

ويمكن الباحث من خلال ما سبق بلورة المدخل المقترح للدور التوكيدي لمراقبي الحسابات للحد من الإحتيال المالي في البيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة من خلال الشكل التالي:

محددات الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة "دراسة ميدانية"

١- منهجية الدراسة الميدانية:

١/١- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من ثلاث مجموعات تعكس الأطراف الأكثر ارتباطا بالمتغيرات وهذه الفئات هي :

- مراقبي الحسابات.
 - ممثلي الأجهزة الرقابية والقضاء.
 - الإدارة العليا بالشركات والمؤسسات.
- ولصعوبة الحصر الشامل لأعداد الفئات الممثلة للمجتمع، قام الباحث بسحب عينة عشوائية ممثلة للمجتمع يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (١)
عينة الدراسة

العدد	فئات الدراسة
٤٥	مراقبي الحسابات
٢٥	الإدارة العليا
٣٠	ممثلي الأجهزة الرقابية والقضاء
١٠٠	الإجمالي

٢/١- الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

اعتمد الباحث على مجموعة من الأساليب الإحصائية لاختبار الفروض وهي:

- **مقياس الاعتمادية (الثبات) Reliability:** وذلك من خلال المقياس ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لاختبار درجة الاتساق والصلاحية الكلية بين متغيرات الدراسة، ومن المتعارف عليه إحصائياً اتساق متغيرات الدراسة عند بلوغ قيمة ألفا درجة ارتباط تصل إلى + ٠,٦ كحد أدنى.
- **أدوات التحليل الوصفية (Descriptive Analysis Methods):** تستخدم تلك الأدوات لإعطاء صورة عامة متكاملة عن الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة، من خلال المعلمات الإحصائية الآتية: المتوسط الحسابي (Mean) - الانحراف المعياري (Standard Deviation)
- **أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression Analysis:** وذلك بغرض التحقق من أثر المتغيرات المستقلة (الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات) على المتغير التابع (الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة).

٢- عرض وتوصيف وتحليل نتائج اختبار الفروض:

١/٢- مقاييس الاعتمادية:

توضح مقاييس الاعتمادية مدي إمكانية الاعتماد على نتائج قائمة الاستقصاء، وذلك من خلال مقياس ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha (الثبات) ويعنى استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، فإذا زاد هذا المقياس عن + ٠,٦ كحد أدنى أمكن الاعتماد على نتائج الدراسة. ويوضح الجدول رقم (٢) نتائج هذا الاختبار:

محددات الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة "دراسة ميدانية"

جدول رقم (٢)

نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس مدي اعتمادية وصلاحيه نتائج الدراسة

معامل ألفا كرونباخ (الثبات)	عدد المتغيرات	المتغيرات	التكويد
٠,٩٢٠	٥	إجراءات وضوابط الحد من الاحتيال المالي.	X1 – X5
٠,٩١٣	٥	مدي اسهام الدور التوكيدي في الحد من الاحتيال المالي.	X6 – X10
٠,٩٢٤	٥	أثر تفعيل الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الاحتيال المالي في ظل رقمنة العمليات بالبيئة الكويتية.	X11 – X15
٠,٩٤٢	١٥	المقياس الكلي	

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي.

ويتضح من الجدول السابق أن درجة الاعتمادية الإجمالية بين متغيرات الدراسة بلغت ٩٤,٢٪، وهي درجة إحصائية مرتفعة تعكس اتساق متغيرات الدراسة بالشكل الذي يؤيد الاعتماد على نتائج قائمة الاستقصاء.

٢/٢- توصيف متغيرات الدراسة:

تتناول الدراسة في هذا الجزء تحليل آراء المستقضي منهم بشأن بيان محددات الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات للحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة ، ويلخص الباحث نتائج الدراسة الوصفية فيما يلي:

(أ) إجراءات وضوابط الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية:

في سبيل توصيف إجراءات وضوابط الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية، قام الباحث بتحليل آراء المستقضي منهم من خلال الإحصاءات الوصفية الموضحة بالجدول التالي رقم (٣):

جدول رقم (٣)

نتائج التحليل الوصفي لإجراءات وضوابط الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية

الأهمية النسبية للموافقة %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	إجراءات وضوابط الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية
٩٢.٤	٠.٦٩١	٤.٣٧٠	X1: فحص برنامج إدارة المخاطر بالشركات للكشف عن الثغرات التي تستغلها الإدارة والعاملين.
٨٩.٧	٠.٧٢٧	٤.٢٦٠	X2: فحص نظم المكافآت والحوافز وخاصة الموجهة نحو أعضاء مجلس الإدارة.
٨٧.٠	٠.٧٨٨	٤.٢٣٠	X3: القيام بفحص تقارير عمليات الاختبار التي تجريها الجهات الرقابية والمتابعة الدقيقة لنتائجها.
٨٩.٢	٠.٦٨٤	٤.٢٧٠	X4: القيام بالاطلاع على نتائج تقارير المراجعة الداخلية السابقة والقيام بفحصها.
٩٠.٥	٠.٧١٧	٤.٣٤٠	X5: القيام بتقييم التهديدات التي تحيط بالمؤسسة وخاصة تلك المستحدثة والناشئة عن رقمنة العمليات ومن أمثلتها: المخاطر السيبرانية وسرقة الحسابات البنكية.
٨٩.٨	٠.٧٢١	٤.٢٩٤	الإجمالي

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي.

يتضح للباحث من خلال الجدول السابق ارتفاع الأهمية النسبية لكافة العبارات المتعلقة بإجراءات وضوابط الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية، ويعزى الباحث هذا الارتفاع إلى زيادة

محددات الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة "دراسة ميدانية"

درجة الوعي لدى المسؤولين بالقطاعات المختلفة والمسؤولين عن تنفيذ الضوابط والإجراءات الخاصة بالحد من الفساد والاحتيال المالي، وذلك بمتوسط حسابي كلي (٤,٢٩٤) وانحراف معياري كلي (٠,٧٢١)، وأن هناك موافقة إجمالية بنسبة (٨٩,٧٦%) من المستقصي منهم حول كافة العبارات السابقة.

(ب) مدي إسهام الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي :

في سبيل توصيف إسهامات الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية، قام الباحث بتحليل آراء المستقصي منهم من خلال الإحصاءات الوصفية الموضحة بالجدول التالي رقم (٤):

جدول رقم (٤)

نتائج التحليل الوصفي لمدي إسهام الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية

الأهمية النسبية للموافقة %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مدي إسهام الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي
٩٠.٢	٠.٦٧٨	٤.٢٥٠	X6: يهدف الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات إلى اعداد تقرير يشتمل على توكيد إيجابي معقول حول التزام إدارات المؤسسات بالضوابط والقوانين.
٩٠.٦	٠.٧١٥	٤.٢٦٠	X7: يعزز الاتجاه نحو تطوير دور مراقبي الحسابات بالدور التوكيدي إلى معالجة أوجه القصور في المراجعة التقليدية.
٩٤.٢	٠.٦٤٤	٤.٣٤٠	X8: يساعد التحول نحو الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات من التقليل من مخاطر الإحتيال المالي بالمؤسسات.
٩٢.٠	٠.٧٠٠	٤.٢٨٠	X9: يشتمل التقرير التوكيدي لمراقبي الحسابات على معلومات هامة تعزز من وضع المؤسسات وتزيد ثقة المستثمرين بها.
٨٧.٥	٠.٧٦٦	٤.١٦٠	X10: ينعكس مستوي التوكيد المهني لمراقبي الحسابات على مدي التزام الإدارة بإجراءات وضوابط الحد من الإحتيال المالي.
٩٠.٩	٠.٧٠١	٤.٢٥٨	الإجمالي

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح للباحث من خلال الجدول السابق ارتفاع الأهمية النسبية لكافة العبارات المتعلقة بمدي إسهام الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية، ويعزى الباحث هذا الارتفاع إلى زيادة درجة الوعي لدى الإدارة العليا بكافة المؤسسات وواضعي القوانين والضوابط الخاصة بالحد من استغلال السلطة وتفهمهم للدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في منع انتشار هذه الظاهرة بالمؤسسات الكويتية، وذلك بمتوسط حسابي كلي (٤,٢٥٨) وانحراف معياري كلي (٠,٧٠١)، وأن هناك موافقة إجمالية بنسبة (٩٠,٩%) من المستقصي منهم حول كافة العبارات السابقة.

محددات الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة "دراسة ميدانية"

(ج) أثر تفعيل الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الاحتيال المالي في ظل رقمنة العمليات بالبيئة الكويتية:

في سبيل توصيف أثر تفعيل الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الاحتيال المالي في ظل رقمنة العمليات بالبيئة الكويتية، قام الباحث بتحليل آراء المستقصي منهم من خلال الإحصاءات الوصفية الموضحة بالجدول التالي رقم (٥):

جدول رقم (٥)

نتائج التحليل الوصفي لأثر تفعيل الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الاحتيال المالي في ظل رقمنة العمليات بالبيئة الكويتية

الأهمية النسبية للموافقة %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أثر تفعيل الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الاحتيال المالي في ظل رقمنة العمليات بالبيئة الكويتية
٩٠.٦	٠.٧١٥	٤.٢٦٠	X11: يؤثر التأهيل العلمي لمراقبي الحسابات على العلاقة بين تقرير التوكيد والحد من الاحتيال المالي.
٨٩.٧	٠.٧٢٧	٤.٢٦٠	X12: يؤثر مستوى الخبرة لمراقبي الحسابات على العلاقة بين تقرير التوكيد والحد من الاحتيال المالي.
٩٠.٥	٠.٧٤٣	٤.٣٥٠	X13: يؤثر توكيد مراقبي الحسابات على منع ممارسة عمليات الاحتيال المالي
٨٨.٩	٠.٨٢٩	٤.٢٠٠	X14: يؤثر الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات على خلق قيمة للمنشأة وتحسين المركز المالي.
٨٥.١	٠.٨٧٠	٤.١٩٠	X15: يساعد الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات على تفعيل قوانين مكافحة الاحتيال المالي والحد من آثاره السلبية على المؤسسة والمجتمع ككل.
٨٨,٩٦	٠.٧٧٧	٤.٢٥٢	الإجمالي

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي.

يتضح للباحث من خلال الجدول السابق ارتفاع الأهمية النسبية لكافة العبارات المتعلقة بتأثير الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية، ويعزى الباحث هذا الارتفاع إلى زيادة درجة الوعي بين فئات عينة الدراسة المهتمين بانضباط عمل المؤسسات الكويتية، وذلك بمتوسط حسابي كلي (٤,٢٥٢) وانحراف معياري كلي (٠,٧٧٧)، وأن هناك موافقة إجمالية بنسبة (٨٨,٩٦%) من المستقصي منهم حول كافة العبارات السابقة.

٣- اختبار فروض الدراسة:

١/٣- نتائج إختبار الفرض الأول : حيث ينص الفرض الأول بأنه "توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بشأن إجراءات وضوابط الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة" :

ولإختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد (ANOVA) بالاعتماد على اختبار F لإختبار الفروق والاختلافات طبقاً لفئات عينة الدراسة، ويعتبر تحليل التباين في اتجاه واحد من الأساليب الإحصائية التي تستخدم للمقارنة بين أكثر من عينتين مستقلتين، ولذلك تم استخدامه للمقارنة بين الفئات من حيث الإدارة العليا ومراقبي الحسابات وممثلي الأجهزة الرقابية والقضاء :

محددات الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة "دراسة ميدانية"

جدول رقم (٦)

نتائج تحليل التباين لاختبار الفروق والاختلافات طبقاً لفئات عينة الدراسة

تقييم مستوى المعنوية	المعنوية	قيمة F المحسوبة	الوسط الحسابي للاستجابات وفقاً لفئات عينة الدراسة			المتغيرات
			متمثلي الأجهزة الرقابية	مراقبي الحسابات	الإدارة العليا	
غير معنوي	٠.١٠١	١.٨٢٧	٤.٧٢٥	٤.٢٣٠	٤.٣٢٥	إجراءات وضوابط الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح للباحث من خلال نتائج الجدول السابق أن يتم قبول الفرض العدم والذي ينص على أنه لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقضي منهم بشأن إجراءات وضوابط الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية، حيث بلغت قيمة المعنوية 0.101. ($P\text{-value} > 0.05$).

٢/٣ - نتائج إختبار الفرض الثاني: حيث ينص الفرض الثالث من فروض الدراسة بأنه "توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بشأن إسهام الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة" :

قام الباحث باستخدام تحليل التباين في اتجاه واحد (ANOVA) بالاعتماد على اختبار F لاختبار الفروق والاختلافات طبقاً لفئات عينة الدراسة، ويعتبر تحليل التباين في اتجاه واحد من الأساليب الإحصائية التي تستخدم للمقارنة بين أكثر من عينتين مستقلتين، ولذلك تم استخدامه للمقارنة بين الفئات من حيث الإدارة العليا ومراقبي الحسابات ومتمثلي الأجهزة الرقابية والقضاء :

جدول رقم (٧)

نتائج تحليل التباين لاختبار الفروق والاختلافات طبقاً للوظيفة

تقييم مستوى المعنوية	المعنوية	قيمة F المحسوبة	الوسط الحسابي للاستجابات وفقاً لفئات عينة الدراسة			المتغيرات
			متمثلي الأجهزة الرقابية	مراقبي الحسابات	الإدارة العليا	
غير معنوي	٠.٤١٣	١.٩٢٥	٣.٩٠٢	٤.٣٥٤	٣.٣٤٥	إسهام الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح للباحث من خلال نتائج الجدول السابق أن يتم قبول الفرض العدم والذي ينص على أنه لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقضي منهم بشأن إسهام الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة ، حيث بلغت قيمة المعنوية 0.413. ($P\text{-value} > 0.05$).

٣/٣ - الفرض الثالث: يوجد تأثير معنوي للدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة:

قام الباحث باستخدام تحليل الارتباط وتحليل الانحدار الخطي المتعدد وذلك بغرض التحقق من أثر وعلاقة المتغيرات المستقلة (الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات) بالمتغير التابع (الحد من الإحتيال المالي) كما يلي :

محددات الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة "دراسة ميدانية"

جدول رقم (٨)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتأثير الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة

المتغيرات المستقلة	B	R	R ²	t. test	قيمة المعنوية	مستوى المعنوية
التأهيل المهني لمراقبي الحسابات	٠.٣٢١	**٠,٦٣٣	٠.٤٠٠	٣.٤٢٥	٠.٠٠٣	معنوي
مستوي الخبرة المهنية لدي مراقبي الحسابات	٠.٤٠٨	**٠,٦٤٢	٠.٤١٢	٣.٣٥٢	٠.٠٠٢	معنوي
تفعيل القوانين والضوابط والإجراءات	٠.١٣٤	**٠,٤٥٨	٠.٣٠٠	١.٣٢٥	٠.١٢٠	غير معنوي
معامل الارتباط R			٠,٦٦١			
معامل التحديد R ²			٠,٤٣٦			
قيمة F المحسوبة			٥٧,٦٠٤			
درجات الحرية			١٠٠			
مستوى المعنوية			٠,٠٠٠			

** تشير إلى ان الارتباط معنوي عن مستوى معنوية 0,05.

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي.

يتضح للباحث من الجدول السابق ما يلي:

- أن التحقق من جودة توفيق النموذج من خلال معامل التحديد (R²) (٠.٤٣٦) وهو ما يشير إلى أنه يمكن تفسير (٤٣,٦%) من التغير الذي يحدث في المتغير التابع على أنه يرجع إلى المتغيرات المستقلة.
- تراوح ارتباط كل متغير من المتغيرات المستقلة في النموذج على حده مع المتغير التابع وفقاً لمعامل الارتباط (R) بين **0.633 و **0.642 و **0.548 ، وتشير تلك النتائج لمعنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية (0,05%) لجميع المتغيرات المستقلة، ويعنى ذلك وجود علاقة طردية قوية بين الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات الذي يمكن أن يستخدم في الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة.
- تبين من خلال استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد وجود تأثير معنوي بين آراء المستقضي منهم بشأن التأهيل العلمي لمراقبي الحسابات وأثره على الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية حيث بلغت قيمة المعنوية ٠,٠٠٣ (p-value < 0.05)، أيضاً وجود أثر معنوي بين آراء المستقضي منهم لمستوي الخبرة المهنية لمراقبي الحسابات في الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية حيث بلغت قيمة المعنوية ٠,٠٠٢ (p-value < 0.05)، بالإضافة إلى عدم وجود أثر معنوي بين آراء المستقضي منهم لتفعيل القوانين والضوابط والإجراءات وأثرها على الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية حيث بلغت قيمة المعنوية ٠,١٢٠ (p-value > 0.05).
- ومن خلال ما سبق يتضح للباحث من استخدام الارتباط والانحدار وجود علاقة قوية بين مستوى التأهيل المهني والعلمي لمراقبي الحسابات على الحد من الاحتيال المالي ، فضلاً عن تطوير الدور الخاص بمراقبي الحسابات ليتواءم مع المستجدات في بيئة الاعمال الرقمية بالدور التوكيدي الذي يعزز من دور مراقبي الحسابات في الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية.

محددات الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة "دراسة ميدانية"

خامساً: النتائج والتوصيات:

١- النتائج : توصل الباحث من خلال الدراسة النظرية والميدانية الى مجموعة من النتائج يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- يساعد الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في التحري عن عمليات الاحتيال المالي والعمل على منع حدوثها في المؤسسات الكويتية، وذلك من خلال اتباع الإجراءات والضوابط اللازمة لاكتشاف نقاط الضعف والعمل على معالجتها وتقديم الاستشارات إن لزم الأمر.
- تتسم خدمات التوكيد الخاصة بمراقبي الحسابات بالاستقلالية وتستهدف تحسين جودة التقارير المالية للمؤسسات الكويتية فضلاً عن تدعيم المركز المالي للمؤسسات من خلال ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح بتلك المؤسسات.
- عدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن إجراءات وضوابط الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية.
- عدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن إسهام الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة.
- وجود تأثير معنوي بين آراء المستقصي منهم بشأن التأهيل العلمي لمراقبي الحسابات كمرتكز للحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية.
- وجود تأثير معنوي بين آراء المستقصي منهم لمستوي الخبرة المهنية لمراقبي الحسابات كمرتكز للحد من الاحتيال المالي بالبيئة الكويتية.

٢- التوصيات : في ضوء النتائج النظرية والميدانية يمكن للباحث تقديم بعض التوصيات أهمها :

- ضرورة قيام مراقبي الحسابات بالمؤسسات الكويتية بتوعية العاملين بتلك المؤسسات بالعقوبات التي قد يواجهونها في حالة قيامهم بارتكاب أي من جرائم الاحتيال المالي.
- قيام الباحثين بإجراء العديد من الأبحاث المستقبلية التي تتعلق بالدور التوكيدي لمراقبي الحسابات خاصة مع تزايد الأحداث والمخاطر الرقمية التي تؤثر على نشاط المؤسسات الكويتية.
- ضرورة قيام الجهات المختصة بتأهيل مراقبي الحسابات من خلال تنظيم الدورات التدريبية وورش العمل اللازمة من أجل القيام بالدور المنوط بهم على أكمل وجه.
- قيام الجهات الرقابية والإدارة العليا بكل مؤسسة على حث موظفيها بضرورة إتباع التعليمات والارشادات العامة للعمل المؤسسي مع التأكيد على الالتزام الكامل بمدونات السلوك الأخلاقي والابتعاد على الأفعال المفسدة للمؤسسات الكويتية من قبول الرشوة والتزوير في الأوراق والاحتيال المالي بكافة صورته.

محددات الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة "دراسة ميدانية"

سادساً : المصادر والمراجع :

(أ) المراجع العربية:

- ١- أبو جبل، نجوى، (٢٠١٩)، " دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة في الحد من ممارسات الفساد المالي وتحسين أداء الوحدات الاقتصادية في بيئة الأعمال المصرية"، *مجلة لتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا*، مج ٣٩، ٣٤، ص ص ٤٦-١.
- ٢- احمد خالد محمد علي. (٢٠١٣)، "دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي"، *ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر*.
- ٣- الأحمد، اسراء جهاد (٢٠٢٠)، "دور تقنيات المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات الاحتيال المالي في البنوك الأردنية"، *رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت*، ص ٣٥.
- ٤- بن بوعزيزه، أسيه (٢٠٢٢)، "جريمة الاحتيال المالي في ظل تكنولوجيا المعلومات"، *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*، مج ٩، ٢٤، ص ص ١٣٦٤ - ١٣٧٨.
- ٥- درغام، ماهر وزقوت، نسيم (٢٠١٧)، "استخدام إشارات خطر التدقيق في تحسين فعالية التدقيق الخارجي لاكتشاف الاحتيال المالي"، *مجلة الاقتصاد والأعمال*، مج ٢٥، ٣٤، ص ص ١ - ٢٠.
- ٦- السواح، تامر (٢٠١٥)، "إطار مقترح للدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في مجال اختبار مدى التزام الإدارة بمتطلبات الحد من الجرائم المالية وعمليات غسل الأموال مع دراسة ميدانية في بيئة الممارسة المهنية بمصر" *رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية*.
- ٧- شحاته، شحاته السيد (٢٠١٤)، "أثر توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن مسؤوليتها الاجتماعية على قراري الاستثمار ومنح الاتمان - دراسة ميدانية وتجريبية، *مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف*، مج ٢، ١٤، ص ص ١٢٧ - ١٨٥.
- ٨- الطروانة، هديل صقر يوسف (٢٠٢١)، "أثر المحاسبة الجنائية في الحد من الاحتيال المالي: الدور الوسيط لنظم المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مدقي ديوان المحاسبة الأردني"، *رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية*، ص ص ١ - ١١٩.
- ٩- عبدالقادر، محمد فتحي أحمد (٢٠١٩)، "الكشف عن الاحتيال المالي باستخدام أساليب التنقيب في البيانات وأثره على جودة المراجعة الخارجية"، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها*، مج ٣٩، ٤٤، ص ص ٤١ - ٧٢.
- ١٠- عبشو، عمران عبد الله (٢٠١٦)، "محددات المراجعة في نطاق الاحتيال ومسؤوليات المدقق وفق المعيار الدولي (٢٤٠)"، *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*، ١٣٤، ص ص ١٥٤ - ١٧٠.
- ١١- عسيري، هنادي عبد الهادي (٢٠٢٢)، "تفعيل نظام الرقابة الداخلية لتحسين الأداء الإداري والحد من عمليات الاحتيال في المنشآت الصناعية الصغيرة"، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المركز القومي للبحوث بغزة*، مج ٦، ٢١٤، ص ص ٥٥ - ٧٢.
- ١٢- القرعاوي، إبراهيم هلال (٢٠٢٢)، "دور مراقب الحسابات الخارجي في الحد من أساليب الاحتيال المحاسبي"، *المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، مج ٤٠، ص ص ١١٣ - ١٢٤.
- ١٣- كعموش، شريف على خميس إبراهيم (٢٠١٨)، "أثر توكيد مراقب الحسابات على الإفصاح عن رأس المال الفكري على أحكام المستثمرين"، *كلية التجارة، جامعة الإسكندرية*.

www.Researchgate.net

محددات الدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في الحد من الإحتيال المالي بالبيئة الكويتية في ظل عمليات الرقمنة "دراسة ميدانية"

- ١٤- لطفى، أمين (٢٠٢٠)، "انشاء وحدات للمحاسبة القضائية التحقيقية في الحكومة وهيئة الرقابة الإدارية بهدف كبح الفساد"، *مجلة المراجعة والرقابة*، ٦ع.
- ١٥- محمد، عمرو محمد خميس (٢٠٢٠)، "أثر توكيد مراقب الحسابات على تقرير الأعمال المتكاملة على اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم: دراسة تجريبية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مج ٤، ٢ع، ص ١ - ١٠٥.
- ١٦- محمود، سحر عبد السميع (٢٠١٨)، "أثر التوكيد المهني لمراقب الحسابات على تقارير استدامة الشركات على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية"، *مجلة البحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢ع، ص ٢ - ٣٩.
- ١٧- المغربي، محمد الفاتح محمود بشير (٢٠١٦)، "المراجعة والتدقيق الشرعي"، دار الجنان للنشر والتوزيع.
- ١٨- الهنيني، ايمان أحمد (٢٠١٨)، "دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الاحتيال المالي في الأردن"، *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*، مج ٩، ٢ع، ص ٨٧ - ١٠١.

(ب) المراجع الأجنبية:

- 1- Abdullah, N. S., Indulska, M., & Sadiq, Sh., (2009). "A study of compliance management in information systems research". The 17th European Conference on Information Systems, Verona, Italy, 8-10 June 2009. Verona, Italy: **European Conference on Information Systems**.
- 2- Abdullah, N. S., Indulska, M., & Sadiq, S. (2016). "Compliance management ontology – a shared conceptualization for research and practice in compliance management". **Information Systems Frontiers**, 18(5), 995– 1020.
- 3- Ackers, B. (2009), "Corporate social responsibility assurance: how do South African publicly listed companies compare?", **Meditari Accountancy Research**, 17(2), 1:17.
- 4- Ai L. ,(2013), "A cost-effective strategy of implementing international anti-corruption initiatives: Enhancing the role of anti-money laundering in combating", **Journal of Money Laundering Control**, (Vol. 16 .No.1) PP 83-90.
- 5- AICPA. (1997). "Overview of assurance services". New York: **American Institute of Certified Public Accountants**.
- 6- Andreisová, L. (2016). "Building and Maintaining an Effective Compliance Program". **International Journal of Organizational Leadership**, 5, 24– 39. <https://doi.org/10.33844/ijol.2016.60259>
- 7- Arens, Alvin A., Elder, Randal J., Beasley, Mark S., & Hogan, Chris E., (2017) "Auditing and Assurance Services-An Integrated Approach", by **pearson Education**, ed.
- 8- Bhutta, N. & Saeed, M. (2011) "Accounting Scandals in The Context of Corporate Social Reporting", **Journal of Database Marketing & Customer Strategy Management**, Vol. 18, 3, pp.171-184.

- 9- Chaikin D.(2008), "Commercial Corruption and Money Laundering A Preliminary analysis", **Journal of Financial Crime**, (Vol 15, No.3),pp269-281
- 10- Jennings, S. (2012). ACOs: Importance of Compliance Program Certification. **Journal of Health Care**, 41– 42.
- 11- Jeppesen, K. (2019), "The Role of Auditing in the Fight Against Corruption". **British Accounting Review**, 51(5).
- 12- Louwers, Timothy J., Ramsay, Robert J., Sinason, David H., Strawser, Jerry R., & Thibodeau, Jay C., (2015) "Auditing & Assurance Services", **McGraw-Hill**, ed.
- 13- Mendoza, J. P., Dekker, H. C., & Wielhouwer, J. L. (2016). Firms' compliance with complex regulations. *Law and Human Behavior*, 40(6), 721– 733. <https://doi.org/10.1037/lhb0000215>
- 14- Transparency International (TI)(2012), "Assurance Framework for Corporate Anti bribery Programmes", **International Secretariat**, (June,), pp. 1 – 37.
- 15- Wells, J.T, (2014), "Principles of Fraud Examination", Hoboken, New Jersey, **John Wiley & Sons**, Inc.
- 16- Yeoh P.(2012), "Bribery act 2010: Implications for Regulated Firms," **Journal of Financial Regulations and Compliance**, (Vol. 20, No. 3), pp. 264 – 277.